

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

علي سالم ارميص
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

المستخلص

تناول البحث دراسة الأسباب التي أدت إلى تفش البطالة بين الشريحة الشبابية بالمجتمع الليبي وتوصل البحث إلى حقيقة هامة بأن جميع الخطط التنموية التي قامت بها الدولة لم تساهم في التغلب على مشكلة البطالة وتشجيع الباحثين على عمل التوجة إلى القطاع الأهلي من خلال منح وقروض مالية وعمل مشاريع مناسبة تساعد على إيجاد فرص عمل وكذلك تشجيع القطاع الخاص على القيام بدورة في إستيعاب العمالة ويجب وضع نظام مؤسس مركزي يعتبر مهمًا لتوجد آلية انسياب معلومات سوق العمل وكذلك توصل الباحث إلى ضرورة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة البطالة للشباب، ويجب صرف منح ومبالغ شهرية (معنونة البطالة) يجب أن تطبق على العاطلين داخل الاقتصاد الليبي تفادياً للأثار البطالة سواء أكانت إجتماعية أو أقتصادية.

الكلمات الدالة: البطالة – الشباب – الاقتصاد – ليبيا.

المقدمة

يتناول البحث موضوعاً أو مشكلة مزمنة تصيب الهيكل الاقتصادي ألا وهي ظاهرة البطالة ، والتي هي محور الحديث في الأدبيات الاقتصادية في العقد الماضي والعقد الحالي ولمواجهة القرن الواحد والعشرين . إن قضية البطالة ومالها من انعكاسات سلبية علي اقتصاديات الدول سواء القوية منها والضعيفة ، والأبعاد السلبية المدمرة لهذه الاقتصاديات، تعد سببا في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وعرقلة عملية التنمية التي تسعى لها البلدان النامية ، فقد أصبحت تواجه معظم اقتصاديات دول المغرب العربي خاصة والدول العربية عامة للعديد من المشاكل والإختلالات الهيكلية التي تعيق عملية التنمية بالرغم من كثرة التحديات التي تهدد أمتنا العربية إلا أن البطالة تعتبر تحدياً خطيراً يهددها في مستقبلها.

المشكلة البحثية :

قد تم صياغة المشكلة البحثية من خلال التساؤلات التالية :-
ما هي الأسباب التي تؤدي إلي ظهور البطالة بالنسب العالية والمتصاعدة في الاقتصاد الليبي؟
ما هي الأبعاد والانعكاسات المستقبلية لظاهرة البطالة علي الاقتصاد الليبي ؟
لماذا تعتبر البطالة عائق للتنمية في ليبيا بالرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه المشكلة ؟ وهل ساعدت البرامج والسياسات علي امتصاص هذه المشكلة في الاقتصاد الليبي؟

أهمية البحث :-

تحاول هذه الدراسة كشف اللثام عن بعض الأسباب التي كانت تؤدي زيادة معدلات البطالة وانعكاساتها علي الاقتصاد الليبي .

أهداف البحث :-

محاولة تحليل أسباب تفشي البطالة من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات البطالة في ليبيا .
تحليل الأبعاد والانعكاسات السلبية من هذه الظاهرة في المستقبل المنظور ، والإختلالات الهيكلية في سوق العمل.
تحديد الدور الذي تقوم بهذه السياسات الحكومية في تقاوم هذه المشكلة علي اقتصاد الليبي.

علي سالم ارميص

فرضية البحث:

إن السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها ليبيا للحد من مشكلة البطالة وخطورتها لم تنجح في تخفيض معدلات البطالة إن البرامج والسياسات التي بها الدولة الليبية في جميع خطط التنمية لمواجهة مشكلة البطالة لم تنجح في التخفيف من حدة هذه المشكلة وتفاقمها.

منهجية البحث :-

اعتمد الباحث علي المنهج الوضعي التحليلي، حيث سيتم وصف المشكلة، ومن تم جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأسباب زيادة البطالة وانعكاساتها ، كما يستخدم الباحث وسيلة البيانات والإحصائيات لتعزيز الجانب النظري بالأدلة العملية.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث:-

إن الحدود المكانية تتعلق بدراسة البطالة في ليبيا ، أما الفترة الزمنية التي ركزت عليها الدراسة هي الفترة من 1995 إلي 2010 ف أهمية البحث:-

تحاول هذه الدراسة كشف اللثام عن بعض الأسباب التي كانت تؤدي زيادة معدلات البطالة وانعكاساتها علي الاقتصاد الليبي .

المطلب الأول: بطالة شباب في الاقتصاد الليبي.

لمحة عن الاقتصاد الليبي :

أولاً : أزمة البطالة في الاقتصاد الليبي:

إن البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانيات من القرن الماضي ، وذلك علي اعتبار أن سوق العمل كان قادراً علي استيعاب كافة الأفراد الباحثين عن عمل سواء كانوا من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية أو الأفراد المتسربين من قطاع التعليم والتدريب ، حيث يلاحظ المحلل لسوق العمل الليبي أنه منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد وذلك راجع إلي عدة أسباب منها:- عدم القدرة علي خلق استثمار قادر علي توليد فرص عمل لاستيعاب الأفراد الباحثين عن عمل خصوصاً في القطاع الخاص، الاحتياجات من القوى العاملة لا تتناسب مع ما هو معروض من هذه القوى ، تنافس القطاع غير المنظم في سوق العمل الليبي والتي تمثل العمالة الوافدة أحد أهم أركانه الأساسية.

إن البطالة تعتبر متغيراً أساسياً لا بد أن يحسب حسابه عند وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وعند تخطيط التعليم والتدريب وربط ذلك بالطلب علي العمل. حيث إن عدد الباحثين عن العمل قد تزايد من 15281 باحث سنة 1973م إلي 25070 باحث سنة 1984م، والي 119532 باحث سنة 1995م ، العدد إلي 347594 باحث في عام 2006، وأن معدل البطالة كان 3.6 من كل من السنتين 1973 و 1984، ثم بعد ذلك تزايد إلي 10.56 سنة 1995م وتزايد العدد إلي 14.2 سنة 2006م، مع توقعات تزايد المشكلة بعد قرارات إحالة الآلاف علي القوى العاملة خلال الأعوام 2007 ، 2008م. (1)

وإذا كان تحليل هذه الظاهرة يسهم في علاجها ، فإن الأمر يتطلب مزيداً من البحث والتحليل للكشف علي مدى تأثير هذه الظاهرة علي المجتمع الليبي .

جدول رقم (1) . تطور عدد الباحثين عن العمل خلال الفترة (1995 - 2006)

السنوات	عدد الباحثين عن العمل		
	المجموع	إناث	ذكور
	119532	17716	101816
	374594	89319	258275
معدل البطالة%	10.9		
	20.7		

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي.

ومن خلال البيانات السابقة في الجدول (1) إن عدد الباحثين عن العمل خلال الفترة قد سجل ارتفاعاً كبيراً منذ منتصف التسعينات ، ونتيجة ارتفاع في أعداد الباحثين عن العمل فإن معدلات البطالة قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً حيث

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

ارتفعت من 10.9% سنة 1995م إلى 20.7% سنة 2006م . لذلك أصبحت معدلات البطالة تسجل مستويات مرتفعة في اقتصاد يوفر مئات الآلاف من فرص عمل للعمالة الوافدة.

• قوة العمل (عدد المشتغلين والمتعطلين) حسب النوع:-

تشير البيانات المذكورة في الجدول رقم (2) إلى ارتفاع عدد العاملين 1100956 مشتغل في عام 1995م إلى حوالي 1675880 مشتغل في عام 2006م أي أن عدد المشتغلين قد تضاعف مرة ونصف خلال الفترة 1995-2006م ، ومن الملاحظ أن عدد الإناث المشتغلات ارتفع 205769 مشتغلة إلى 477472 مشتغلة خلال الفترة المذكورة وقد ارتفعت نسبة مساهمة الإناث بالنشاط الاقتصادي من 18.7% عام 1995م إلى 28.5% في عام 2006م

جدول رقم (2) توزيع السكان الليبيين العاملين حسب النوع في السنوات (1995-2006)

السنة	النوع					
	مجموع		إناث		ذكور	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1995	1100956	100	205769	18.7	895187	81.3
2006	1675880	100	477472	28.5	1198408	71.5

تقرير مصرف ليبيا المركزي

• توزيع القوى العاملة غير الليبيين العاملين حسب النوع في السنوات (1995-2006).

من خلال البيانات في الجدول رقم (3) انخفاض عدد العاملين من 216180 مشتغل في عام 1995م إلى حوالي 200326 مشتغل في عام 2006م ومن الملاحظ أن عدد الإناث المشتغلات غير لبيبات ارتفع من 10353 مشتغلة إلى 10723 مشتغلة خلال الفترة المذكورة وقد ارتفعت نسبة (4.8%) عام 1995م إلى (5.4%) عام 2006م

جدول رقم (3) توزيع السكان غير الليبيين العاملين حسب النوع في السنوات 1995 – 2006

السنة	النوع					
	مجموع		إناث		ذكور	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1995	216180	100	10353	4.8	205827	95.2
2006	200326	100	10723	5.4	189603	94.6

تقرير مصرف ليبيا المركزي

يوضح الجدول السابق أن العمالة الغير ليبية سجلت انخفاضاً خلال الفترة المذكورة حوالي 216180 ألف عامل سنة 1995م ، وانخفضت إلى 200326 ألف عامل في سنة 2006م ، وانخفضت النسبة للعمالة الغير ليبية بين الذكور من 95.2% في عام 1995م ، وبين الإناث وصلت إلى 4.8% في عام 1995م ، لتصل بين الذكور إلى 94.6% في عام 2006م، والإناث ازدادت لتصل 5.4% في عام 2006م . ونجد أن السوق الليبي يعتبر مناخاً جيداً للعمالة الأجنبية لأن هناك أماكن عمل لا تتطلب إلى مهارة وكفاءة مستخدمة من قبل عمالة غير ليبية كأعمال تحميل البضائع ، أعمال البناء المساعدة ، تنظيف الطرق والمرافق العامة وغيرها من الأعمال التي يقوم بها عمالة غير ليبية.

• بيانات مكاتب التشغيل للباحثين عن العمل خلال الفترة (1995 - 2000)

من خلال الجدول رقم (4) يوضح إن عدد المسجلين كباحثين عن العمل (بطالة) ينمو بمعدلات مرتفعة ومقارنة بمعدلات التوظيف لكل من الذكور والإناث وان كان للذكور النسبة العالية في الارتفاع ، وهذا يشير إلى نمو عرض العمل القوى العاملة الوطنية ينمو بمستوي أعلى من نمو فرض العمل المتاحة أمام العرض.

علي سالم ارميص

جدول رقم (4) الباحثين عن العمل وعدد المنسبين منهم إلى الوظائف حسب الجنس خلال الفترة (1995-2000) بالآلاف.

السنوات	الباحثين عن العمل			المنسبون منهم إلى الوظائف			معدلات التوظيف %		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1995	16714	9694	26408	8630	5006	13636	51.63	51.64	51.64
1996	32556	15430	47994	17503	8544	26047	53.37	55.37	54.27
1997	33952	13154	47106	22060	10449	32509	64.97	79.44	69.011
1998	32003	22524	54527	12308	11120	23428	39.4	49.37	42.97
1999	53174	41979	95153	21267	17233	38500	33.41	41.05	40.46
2000	51148	34391	85539	11466	8790	20256	22.42	25.56	23.68
معدل النمو %	25.1	28.8	26.5	5.8	11.9	8.2	-	-	-

المصدر: الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، تقرير عن حالة التنمية البشرية في ليبيا، 2009 م. نقل من أ. عز الدين الكيلاني، مرجع سبق الذكر، ص 94.

ثانياً : أسباب أساسية للبطالة في الاقتصاد الليبي :

- من الأسباب التي أدت إلي تفاقم ظاهرة البطالة ، ضالة دور السلطات الليبية وعدم تدخلها السريع والمناسب لوضع حد لهذه " الظاهرة " من خلال أبحاث وتصورات مدروسة وخطط وبرامج متكاملة ، وتتمثل أسباب ارتفاع الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي في الآتي :
1. عدم الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل بحيث أصبحت هناك مخرجات تعليمية لا يتطلبها سوق العمل ، مما شكلت نسبة كبيرة من الباحثين عن العمل ، رغم كونهم مؤهلين، بالإضافة إلي غياب قاعدة من المعلومات عن سوق العمل .(2)
 2. وجود عزوف من قبل العناصر الوطنية عن ممارسة بعض الحرف والمهن مثل أعمال النظافة وغيرها ، وعدم وجود خطط اقتصادية تتبني تشجيع هذه العناصر للاتجاه نحو هذه المهن والحرف .
 3. سهولة دخول العمالة الوافدة وقبولها وممارسة أي نوع من العمل الآخر ، ويقابله ضعف مشاركة العنصر الوطني في القطاع الأهلي والتشاركي واقتصاره علي صاحب العمل .
 4. عدم تطوير قاعدة البيانات وضعفها في القطاعات والمؤسسات والبلديات كافة ، مما لا يخدم أهداف القوى العاملة ، حيث لا توجد إحصائيات دقيقة بهذه الجهات عن أعداد الباحثين عن العمل .
 5. الفراغ التشريعي في تنظيم العلاقة بين مؤسسات التدريب المهنية وسوق العمل ، وغياب وضعف الجهات والأجهزة الرقابية في تطبيق ما تنص عليه التشريعات النافذة في مجال الاستخدام والتوظيف .
 6. ضعف وقلة المشاريع ومحدوديتها مما يترتب عليه عدم استيعابها لعدد كبير من الباحثين عن العمل .
 7. إخفاق (فشل) برامج التنمية الاقتصادية في العناية بالجانب الاجتماعي المكمل لها ، وعدم الاهتمام بإيجاد فرص عمل مناسبة من خلال مشاريع وخطط تهتم بالتنمية البشرية ، مثل التدريب والصقل والإعداد ، وانصب الاهتمام علي المشاريع ذات الطابع الدعائي السياسي، الذي غابت عنه حتى دراسات الجدوى الاقتصادية (3) .

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

8. لا وجود لخطط سنوية أو حتى خماسية لتطوير أسواق العمل في البلاد ، من حيث دراسة وبحث الاحتياجات في مختلف التخصصات والمجالات وتوزيع العاملين عليها ، مما قلل القدرة علي التوظيف وتشغيل العمالة.
9. فشل الكثير من برامج التخطيط الاقتصادي وإخفاق عمليات التصحيح الاقتصادي ، وغياب الشفافية والرقابة علي مجمل الأعمال الاقتصادية والمالية.
10. سوء الإدارة والتوجيه غير السليم للمواد المالية وهدر المال العام .
11. الكثير من الخطط والمشاريع الاقتصادية الحالية ، تحاول تشتيت الانتباه عن القضايا الأساسية والمسائل الجوهرية أو تتعارض معها .
12. عدم إقبال الشباب علي العمل المهني والأعمال الحرة ، وذلك بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل أو ما يسمى بثقافة العيب ، والتخوف من تحمل المخاطرة من الأعمال الحرة والميل إلي الأعمال والوظائف الحكومية المستقرة ذات الدخل الثابت (4).
13. ضعف التوجه إلي المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
14. إن البطالة مشكلة معقدة ومتشابكة ، وقد زادت تعقيداً بسبب الإهمال والتعمد في تجاهلها من قبل السلطات الليبية ، وقد تؤدي إلي مضاعفات خطيرة في المستقبل ، ما لم يتم اتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة للتعامل معها بالكيفية والطريقة الصحيحة .

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في سوق العمل

إن الاستثمار البشري يعتبر المصدر الذي يغذي سوق العمل بتدفقات مستمرة من العمال ، ويركز الاستثمار في الموارد البشرية الوطنية بشكل عام، وفي الأيدي العاملة بشكل خاص عن طريق التعليم والتدريب لمواجهة الإختلالات الهيكلية المصاحبة لسوق العمل. لذلك سوف نتعرض في هذا المبحث للتعرف علي تطور حجم الإختلالات الهيكلية في سوق العمل الليبي ، من خلال البيانات المرتبطة بذلك خلال فترة الدراسة تبين مظاهر هذه الإختلالات التي تعكسها قوى العمل (15 سنة فأكثر) وفقاً لقطاع العمل والحالة التعليمية والنوع الأنشطة الاقتصادية والمهن.

أولاً : هيكل القوة العاملة في الاقتصاد الليبي:-

أدى التطور الديموغرافي في حجم القوى البشرية الليبية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة ، وبالتحديد منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث إن الانخفاض في النمو السكاني قد أدى إلي تغير في الهيكل العمري للسكان خلال 1995 – 2006 م . ولكن في الاتجاه الأخر فإن نسبة السكان الليبيين في الفئات العمرية (15 سنة فأكثر) قد ارتفعت من 60.9% سنة 1995 م لتصل إلي 68.9% سنة 2006م⁽⁵⁾.

ان توزيع عدد الليبيين الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب توزيعات القوة البشرية والنوع مع بيان معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة حسب النوع خلال (1995-2006م) من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) والذي يعتبر ملخصاً لوضع القوى العاملة الليبية في سوق العمل الليبي، يمكن التعرض إلي النقاط التالية:-

أ. ازداد عدد المشغلين الليبيين بشكل كبير خلال السنوات (1995 - 2006م) حيث 981424 مشغول عام 1995م ، ووصل إلي 1328286 مشغول عام 2006 ف، ولكن بالنظر إلي نسبة المشغلين الليبيين من (ذكور 80.8% ، والإناث 19.1%) في عام 1995 م ، ويلاحظ نسبة انخفاض بين الذكور وصلت إلي 70.7% في عام 2006 م وارتفاع بين الإناث حتى وصلت إلي 29.2% في عام 2006م.

ب. هناك زيادة في عدد العاطلين الليبيين (الباحثين عن العمل) خلال الفترة (1995-2006م) حيث إن وصل إلي 347594 باحث عام 2006م ، ويبين أن المعدل العام البطالة بين العاملين اقتصادياً استمر في الزيادة خلال الفترة المذكورة حيث ارتفع من 10.8% عام 1995م ، ليصل إلي 20.7% عام 2006م ، ويمكن إرجاع ارتفاع معدلات البطالة خلال السنوات (1995-2006م) للأسباب التالية⁽⁶⁾:-

- زيادة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي خصوصاً بعد زيادة عدد الإناث الملحقات بمختلف مراحل التعليم ، وكذلك تغيير ثقافة المجتمع بشأن عمل المرأة.
 - انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة كبار السن (السكان في سن العمل) إلي إجمالي السكان.
 - إتباع سياسة الترشيح في التوظيف والتي تمثلت في تشجيع الموظفين للدخول في النشاط الأهلي ، والتأخير في تعيين الخريجين الجدد.
- ج. إن المعدل العام للبطالة بالنسبة للإناث أقل من معدل البطالة بالنسبة للذكور خلال (1995 - 2006) حيث ارتفاع عدد الباحثات عن العمل 17716 باحثة في عام 1995م، ووصل إلي 89319 باحثة في عام 2006 م.

علي سالم ارميص

- د. إن الباحثين عن العمل يمكن تقسيم إلي باحثين وسبق لهم العمل وباحثين لأول مرة ، إن معدل البطالة بالنسبة للباحثين لأول مرة أكبر من معدل البطالة بالنسبة للباحثين الذين سبق لهم العمل، ذلك لأن الباحثين الذين سبق لهم العمل تتاح لهم فرص عمل بشكل أكبر من الباحثين لأول مرة ، ويلاحظ أن ارتفاع عدد الباحثين لأول مرة 107,494 في عام 1995م ، ووصل إلي 340,786 في عام 2006م ، لكن أن الباحثين الذين سبق لهم العمل ، كان معدل البطالة منخفض حيث أن عدد الباحثين للذين سبق لهم العمل 12,038 في عام 1995م ، و6,808 في عام 2006 م ، ويمكن إن يرجع إلي الأسباب التالية :- (7)
- نقص الخبرة عند الباحثين الذين لأول مرة.
 - ازدياد عدد الخريجين من كليات العلوم الإنسانية مقارنة بالعلوم التطبيقية .
 - انخفاض عدد الخريجين من مراكز التدريب والمعاهد العليا والمتوسطة نتيجة لإقناع وإقبال الطلاب وأولياء الأمور بالدخول إلي الكليات حتى وإن كان سوق العمل ليس في حاجة لتخصصاتهم.

جدول رقم (5) توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب توزيعات القوة البشرية والنوع مع بيان معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي ومعدل البطالة حسب النوع

توزيعات القوة البشرية		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	
العاملون اقتصاديا	يعمل	793371	188053	981424	940133	388153	1328286	
	يبحث عن عمل	وسبق له العمل لأول مرة	11421	617	12038	6060	748	6808
		مجموع الباحثين عن عمل	90395	17099	107494	252215	88571	340786
	مجموع السكان العاملين اقتصاديا	895187	205769	1100956	1198408	477472	1675880	
غير العاملين اقتصاديا	طلبة	355636	311635	667271	430362	428019	858381	
	ربات بيوت	-	790858	790858	-	845552	845552	
	متقاعدون	71928	4767	76695	164371	15071	179442	
	غير ما ذكر	37986	1710	39696	53344	39720	93064	
مجموع السكان غير العاملين اقتصاديا	456550	1108970	1574520	648077	1328362	1976439		
مجموع أفراد القوة البشرية	1360737	1314739	2675476	1846485	1805834	3652319		
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي %	65.79	15.65	41.15	64.90	26.44	45.89		
معدل البطالة بين العاملين اقتصاديا %	11.37	8.61	10.86	21.55	18.71	20.74		

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي

إن هيكل القوى العاملة في الاقتصاد الليبي سوف يتم تقسيمه وفقاً للمعايير التالية: النوع ، والحالة التعليمية ، والأنشطة الاقتصادية .

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

1. هيكل القوى العاملة وفقاً لمعيار النوع ((الذكور والإناث)):-
من خلال ملاحظة تطور حجم القوى العاملة في المجتمع الليبي وفقاً لمعيار النوع، فيما بين الذكور والإناث ، من خلال مشاهدة الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) توزيع المشغلين حسب الجنس مع بيان نسبة مشاركة المرأة عن السنتين 1995-2006م

نسبة مشاركة المرأة %	المشتغلون			مجموع السكان الليبيين	السنوات
	المجموع	إناث	ذكور		
19.2%	981,424	188,053	793,371	4,389,739	1995
29.2%	1,328,286	388,153	940,133	5,298,152	2006

المصدر تقرير مصرف ليبيا المركزي 2006م.

وارتفعت مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي بصورة ملحوظة ، من خلال البيانات السابقة بالجدول رقم (6) يمكن مشاهدة عدد الإناث المشتغلين ارتفع من 188,053 مشتغلة في عام 1995م ، ووصل إلي 388,153 مشتغلة في عام 2006م. وعند ملاحظة نسبة المشتغلين إلي إجمالي المشتغلين (ذكور وإناث) يلاحظ أنها تزايد مستمر ، حيث ارتفعت من 19.2% في عام 1995 م ، إلي 29.2% في عام 2006 م . ويرجع تزايد معدلات حجم القوى العاملة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور خلال الفترة إلي عديد من الأسباب لعل أهمها:- (8)

- يرجع زيادة عدد الإناث التوسع في مراحل التعليم.
- تغيير الثقافة السائدة في المجتمع الليبي بشأن عمل الإناث ، حيث أن معظم أفراد المجتمع الليبي أصبح يتقبل وجود المرأة ودخولها سوق العمل ، وذلك من أجل تحسين الوضع أو الدخل الحقيقي للأسرة.
- ذلك وجود اتجاهات في سوق العمل يفضل أو يستحسن توظيف الإناث علي الذكور لأسباب اقتصادية واجتماعية .

2. تطور القوى العاملة وفقاً لمعيار الجنس والحالة التعليمية :-

إن أبرز مظاهر التطور التي تحققت للموارد البشرية عامة هو التحسين الكبير في الحالة التعليمية للمشتغلين من الذكور والإناث علي حد سواء خلال العقود الماضية ، وقد شهد الاقتصاد الليبي التحول السريع في العملية التعليمية انعكس ذلك ايجابياً علي العمالة الليبية ، وبذلك أدى إلي انخفاض في الأمية (9). نتبع تطور حجم القوى العاملة في المجتمع الليبي وفقاً لمعيار الحالة التعليمية أي فيما بين الذكور والإناث من خلال مشاهدة الجدول رقم (7)

ويتضح من بيانات الجدول رقم (7) إن هناك انخفاضاً في عدد المشتغلين الأميين ، فقد انخفض عددهم 123945 مشتغل عام 1995ف ، إلي 48279 مشتغل في عام 2006ف ، كذلك انخفض عدد المشتغلين (يقرأ فقط ويقرأ ويكتب) من 118174 مشتغل في عام 1995ف ، إلي 68230 مشتغل عام 2006ف ، تؤكد الجهود الكبيرة التي أقامتها الدولة الليبية الذي أثمر عن انخفاض الأمية خلال فترة زمنية قصيرة . عند النظر إلي المشتغلين الليبيين الحاصلين علي الشهادة الابتدائية وما يعادلها أن ارتفعت من 162361 مشتغل في عام 1995 م إلي 173634 مشتغل في عام 2006ف .

أما بالنسبة لفئة المشتغلين الحاصلين علي الشهادة الإعدادية ازدادت بشكل واضح فكان عددهم 213657 عام 1995 م ، إلي 314683 في عام 2006م. فقد ازداد نسبة المتعلمين المشتغلين المتحصلين علي الشهادة الثانوية كانت عددهم 309927 مشتغل في عام 1995ف ووصل إلي 517513 مشتغل في عام 2006 م ، أما فوق الثانوي وأقل من الجامعة كانت 7957 مشتغل في عام 1995 م ، حتى أن وصلت إلي 269181 مشتغل عام 2006 م . أما علي صعيد التعليم العالي أو الجامعة أو دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه ، وقد تطور ملحوظاً في نسبة المشتغلين المتحصلين علي شهادة ، فكان 88956 مشتغل في عام 1995 م ، وارتفعت بين حاصلين شهادة الجامعية حتى إن وصل 260937 مشتغل ، والحاصلين علي دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه بلغت 21508 مشتغل في عام م .

- وقد ترتب على التوسع في التعليم في المجتمع الليبي كثير من الظواهر لعل أهمها:-
- تدهور مستوى التعليم بسبب زيادة الأعداد بما يفوق الإمكانيات المتاحة. (9)
- عدم الموازنة بين تخطيط التعليم القوى العاملة ، حيث يتم تخطيط كل منها بشكل منفصل عن الآخر ، الأمر الذي أدى إلي عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الليبي.

علي سالم ارميص

جدول رقم (7) توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق حسب الحالة التعليمية والنوع

2006			1995			الحالة التعليمية
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
48279	6783	41496	123945	12879	111066	أمي
6282	418	5864	118174	4896	113278	يقرأ فقط
61948	4044	57904				يقرأ ويكتب
173634	13961	159673	162361	9608	152753	الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها
314683	34157	280526	213657	32718	180939	الشهادة الإعدادية ما يعادلها
517513	181572	335941	309927	108661	201266	الشهادة الثانوية
269181	117951	151230	7957	1334	6623	فوق الثانوي وأقل من الجامعة
260937	114432	146505	88956	20476	68480	شهادة جامعية
21508	3910	17598				دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه
1915	244	1671	106	18	88	غير مبين
1675880	477472	1198408	1025083	190590	834493	المجموع

المصدر : تقرير مصرف ليبيا المركزي

3. تطور القوى العاملة وفقاً لمعيار الأنشطة الاقتصادية .
التعرف علي تطور حجم القوى العاملة في المجتمع الليبي وفقاً لمعيار الأنشطة الاقتصادية ، من مشاهدة الجدول رقم (8) ، الذي يبين فيه الآتي:-
- الانخفاض الكبير في الأهمية النسبية للمشتغلين في الأنشطة الإنتاجية والارتفاع في نسبة المشتغلين في الأنشطة الخدمية.
 - إن الأنشطة التعليمية والصحية ارتفع نسبة المشتغلين بها الأنشطة .
 - أما الأنشطة الخدمات العامة والاجتماعية شملت نسبة كبيرة من المشتغلين خلال الفترة (1995 -2006 ف)
 - تعرضت أهم الأنشطة الإنتاجية والزراعية والصناعية تراجعاً في نسبة المشتغلين بها خلال الفترة (1995 – 2006)

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

توزيع السكان الليبيين اقتصادياً الذين أعمارها 15 سنة فما فوق حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

جدول رقم (8) توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصادياً الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع

2006			1995			أقسام النشاط الاقتصادي
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
118108	18945	99163	110149	4155	105994	الزراعة والصيد
1179	35	1144	1766	51	1715	صيد الأسماك
34109	2157	31952	19285	679	18606	التعدين واستغلال المحاجر
47190	3888	43302	74808	10111	64697	الصناعات التحويلية
39603	2096	37507	30123	1385	28738	الكهرباء والغاز والمياه
32236	1499	30737	16949	613	16336	التشييد والبناء
100865	3532	97333	76626	2466	74160	تجارة الجملة والتجزئة
4930	729	4201	5374	475	4899	خدمات الفنادق والمطاعم
64535	3373	61162	62215	2280	59935	النقل والتخزين والمواصلات
17908	3549	14359	16074	3260	12814	الوساطة المالية
11663	2087	9576	3407	428	2979	أنشطة العقارات
344654	42535	302119	228458	15889	212569	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
411454	260528	150926	186826	109201	77625	التعليم
68498	37212	31286	44268	20339	23929	الصحة والعمل الاجتماعي
24200	3202	20998	17846	1711	16135	خدمات المجتمع
465	51	414	18795	205	18590	خدمات أفراد الخدمة المنزلية
185	28	157	133	10	123	المنظمات والهيئات الدولية
13312	3455	9857	4487	233	4254	أنشطة غير مبنية
340786	88571	252215	107494	17099	90395	المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل
1675880	477472	1198408	1025083	190590	834493	المجموع

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي

4- تطور القوى العاملة وفقاً للأقسام والمهن والفروع:

يمكن التعرف على تطور حجم القوى العاملة في المجتمع الليبي حسب أقسام والمهن والفروع ، من خلال مشاهدة الجدول رقم (9) الذي يلاحظ فيه الآتي :-

- في نسبة المشتغلين في أجهزة الدولة خلال الفترة المذكورة .
- ارتفاع الأهمية النسبية للموظفين الإداريين (82.8% للذكور و 17.1% للإناث) من خلال السنة 1995 ف ، إلى (83.7% للذكور ، 16.2% للإناث) خلال سنة 2006ف.
- شهدت نسبة العاملون بالأنشطة الزراعية والصناعية والمهن المختلفة تزايد ملحوظا خلال الفترة المذكورة.

علي سالم ارميص

جدول رقم (9) توزيع السكان الليبيين النشطين اقتصاديا الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق حسب أقسام المهن والنوع

2006			1995			أقسام المهن
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
7668	647	7021	4361	30	4331	رؤساء القطاعات ومساعدوهم وكبار المسؤولين في أجهزة الدولة ومدراء الأعمال
438458	262278	176180	207148	107791	99357	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية ومن ينتمي إليهم من العلماء
115091	30726	84365	33874	15076	18798	الفنيين ومساعدو أصحاب المهن العلمية
336019	54653	281366	145295	24942	120353	الموظفون الإداريون والكتابة
125233	3925	121308	241962	14249	227713	العاملون بالخدمات والعاملون بالبيع والشراء
109413	18492	90921	100268	3366	96902	العاملون بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك
53439	1096	52343	106710	7594	99116	العاملون في الحرف ومن يرتبط بهم
68041	858	67183	72317	0	72317	العاملون في تشغيل وتجميع الآلات والمعدات
67637	12485	55152	1441	221	1220	المهن الأولية
14095	3741	10354	4213	222	3991	العاملون غير المصنفين حسب المهن وكذلك الذين لم تذكر مهنتهم (غير مبين)
340786	88571	252215	107494	17099	90395	الباحثون عن عمل لأول مرة والذين سبق لهم العمل
1675880	477472	1198408	1025083	190590	834493	المجموع

المصدر : تقرير مصرف ليبيا المركزي

- 5- تطور القوى العاملة (15 سنة فما فوق) حسب توزيعات القوة البشرية والتنوع من واقع التعداد السكاني: توضح البيانات وحسب ما ورد في الجدول رقم (10) إلي أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصاديا ارتفع عدد المشتغلين في عام 1995 ف حوالي 1025083 مشتغل وفي عام 2006 ف فقد بلغ عدد المشتغلين حوالي 1675880 مشتغل بذلك فإن عدد المشتغلين تضاعف بحوالي مرة ونصف المرة
- بحيث إن نسبة ذكور المشتغلين بالجهاز الإداري 68.4% في عام 1995 ف ، وأما الإناث فكانت نسبة المشتغلين في الجهاز 31.5% في عام 1995 ف.
 - أما العاملون

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

جدول رقم (10) التوزيع العددي للسكان الليبيين النشطين اقتصاديا (15 سنة فما فوق) حسب توزيعات القوة البشرية والنوع من واقع التعدادات السكانية

2006			1995			توزيعات القوة البشرية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
848028	342889	505139	462705	146088	316617	يعمل بالجهاز الإداري
183736	15445	168291	215791	19888	195903	يعمل بمنشأة مملوكة للمجتمع
9556	776	8780	11859	1470	10389	يعمل بشركة مساهمة ليبية
522	30	492	4487	168	4319	يعمل بشركة مشتركة عامة
5145	369	4776				يعمل بشركة مشتركة خاصة
4862	309	4553				يعمل بشركة أجنبية
111664	7148	104516	14254	867	13387	يعمل لدى الغير
19315	2740	16575	12527	534	11993	يعمل لحسابه ومعه آخرون
144329	18500	125829	140749	3117	137632	يعمل بمفرده
1834	23	1811	43139	741	42398	يعمل لدى أسرته
353	21	332	-	-	-	يعمل بالقطاع التعاوني
5750	651	5099	12038	617	11421	متعطل وسبق له العمل
340786	88571	252215	107494	17099	90395	متعطل ولم يسبق له العمل
0	-	-	40	1	39	غير مبين
1675880	477472	1198408	1025083	190590	834493	المجموع

المصدر : تقرير مصرف ليبيا المركزي

- 6- توزيع القوى العاملة اقتصاديا الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب فئات العمر والحالة التعليمية والجنس:-
من خلال البيانات المدونة في الجدول رقم (11)
- الانخفاض الكبير في عدد القوى العاملة من الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 19 سنة فكان (37106) في عام 1995م ، وانخفض إلى (11173) في عام 2006م.
 - شهدت ارتفاع ملحوظ في عدد القوى العاملة من الذين تتراوح أعمارهم من (20 — 49).
 - انخفاض في عدد القوى العاملة من الذين تتراوح أعمارهم من 50 فما فوق.

علي سالم ارميص

جدول رقم (11) توزيع القوى العاملة اقتصاديا الذين أعمارهم (15 سنة فما فوق) حسب فئات العمر والحالة التعليمية والجنس بالآلاف.

2006			1995			فئات العمر
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
-	-	-	-	-	-	14-10
11173	2107	9006	37106	3967	33139	19-15
225231	70146	155085	172135	40840	131295	24-20
403987	144268	259719	224761	62822	161939	29-25
355315	115838	239477	177318	42728	134590	34-30
260399	72089	188310	113581	19570	94011	39-35
175382	41455	133927	68874	7080	61794	44-40
111691	19672	92019	63261	4675	58586	49-45
58191	6809	51382	53830	3446	50384	54-50
43980	3628	40352	47204	3014	44190	59-55
19856	753	19103	30190	1152	29038	64-60
5534	331	5203	17381	658	16723	69-65
2555	146	2409	9928	350	9578	74-70
1495	116	1379	9514	288	9226	79-75
703	63	640				84-80
388	51	337				85 فأكثر
1675880	477472	1198408	1025083	190590	9226	المجموع

المصدر تقرير مصرف ليبيا المركزي

ثانياً : سياسات التشغيل في الاقتصاد الليبي. (10)

ارتكزت سياسات التشغيل في الاقتصاد الليبي على ضرورة توفير فرص العمل لكل مواطن يبحث عن عمل ، وذلك من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تضمنت سياسات وبرامج لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والمبادرة وبحث المشاريع الصغرى والمتوسطة ووضعت لذلك الآليات المختلفة والمتعددة لمد يد المساعدة المالية والفنية بهدف خلق اقتصاد مفتوح أمام الجميع ، اقتصاد تتغير فيه المهن بسرعة كبيرة ولا مكان فيه إلا للقادرين علي التأقلم باستمرار .
تتمثل هذه السياسات في ثلاثة عناصر كما يلي:-

أولاً: الأساسيات

1. إجراء دراسة مسحية شاملة لتحديد حجم المشكلة ونوعية وتخصصات ومؤهلات ومواقع الباحثين عن العمل مع دراسة سوق العمل ، وتحديد احتياجاته الحالية والمستقبلية من مختلف التخصصات.
2. توجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية ومؤسسات إعادة التأهيل لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية وفق حوافز وبرامج جادة ومعتمدة .
- 3.

ثانياً : آلية فرص العمل.

1. النص المباشر في العقود علي ضرورة تشغيل العناصر الوطنية وفق المهن والوظائف المتوفرة والقيام بتدريب وإعادة تأهيل غير المتوفرة.
2. الاهتمام بوضع موازنة بشرية عند اعتماد أو توقيع عقود تنفيذ أو تشغيل المشاريع التنموية العامة والأهلية والأجنبية ، والعمل على إعداد برامج توفير القوى العاملة المطلوبة لهذه المشاريع.
3. الأولوية في تنفيذ المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية.
4. توجيه العناصر المؤهلة والباحثة عن عمل إلى مؤسسات تنفيذ وتشغيل المشروعات والعمل على وضع وتنفيذ برامج تدريبية معتمدة لإعداد القوى العاملة غير المؤهلة.
5. تفعيل دور الإقراض لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة من قبل المصارف المتخصصة والأهلية.

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

6. تبسيط إجراءات الاستثمار وخاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة.
7. تأسيس حاضنات الأعمال بكل شعبية تتولى تقديم المشورة الفنية ومتابعة تنفيذ وتشغيل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ثالثا: إدارة التشغيل

1. تفعيل دور مصلحة العمل والتدريب المهني ومنحها الصلاحيات القانونية لتنظيم وتوجيه القوى العاملة دون غيرها. من خلال :
 - أ. التحقق من أعداد الباحثين عن عمل ومنع الازدواجية في العمل .
 - ب. إعادة تنظيم الملاكات والاهتمام بسلوك وسلامة ممارسة المهنة.
 - ت. تتولى المصلحة بالتنسيق مع الشركات المنفذة والمشغلة للمشاريع تدريب وتأهيل العناصر الوطنية اللازمة لتنفيذ المشاريع.
 - ث. تنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال موافقات المصلحة ووفق الأسماء والوظائف.
 - ج. منح حوافز للليبيين على ممارسة المهنة.
 - ح. تدبير مصادر التمويل اللازمة للتدريب وإعادة التأهيل وتقدير مساهمة الشركات الأجنبية المنفذة والمشغلة للمشاريع.

رابعا: البرامج التي تضمن خلق فرص عمل لليبيين وتحولهم للإنتاج.

- لتعزيز الثقة في العنصر الوطني بإعداده وتدريبه وتأهيله بالشكل الجيد وللرفع من كفاءة الجهاز الإداري تتولى مصلحة العمل والتدريب المهني إعداد برامج تدريبية جادة ومعتمدة إقليمياً ودولياً حسب حاجة سوق العمل ، مع ضبط دخول العمالة الوافدة حسب الحاجة ، ويتم من الآن اتخاذ الإجراءات التالية:
1. إعادة النظر في الملاكات الإدارية والفنية وخاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة.
 2. تحديد العدد الفعلي للباحثين عن عمل والمحاليين من الجهاز الإداري وفق الجنس والتخصص والمؤهل ومحل الإقامة.
 3. إعادة بعض فائض الملاك الإداري إلى العمل في الجهاز الإداري وفي المؤسسات التعليمية والصحية لتخفيف النصاب التدريسي وتخفيض كثافة الفصل الدراسي، خلق مهن غير متوفرة وضرورية بالمؤسسة التعليمية والصحية مثل المرشد الاجتماعي والتربوي والنفسي والرعاية الصحية ، وذلك بتوجيه البعض الآخر إلى تنفيذ برامج محو الأمية.
 4. تأكد من أن المحاليين هم أقل كفاءة من المنسبين للجهاز الإداري والتدريسي.
 5. البقاء على صغار السن لإمكانية إحالتهم إلى التقاعد أو تنسيبهم للعمل في مراكز رعاية وتدريب الأسرة أو في رياض الأطفال وخاصة العناصر النسائية أو للعمل في المشاريع الإنتاجية بالنسبة للرجال.
 6. توجيه المحاليين أو الباحثين عن عمل والمؤهلين إلى المشاركة في تنفيذ مشروعات البرنامج التنموي ، ويتم ذلك وفقاً للاتي:
 7. تحديد برنامج زمني لاحتياجات تنفيذ كل مشروع من مشاريع البرنامج التنموي من العمالة.
 8. يتم توجيه عناصر وطنية مؤهلة ومدربة للعمل مع شركات تنفيذ المشروعات وفق نص التعاقد معهم.
 9. البدء في إقامة برامج تدريبية وتأهيلية للعناصر الوطنية تتولاها الشركات الأجنبية المنفذة وفق نص التعاقد وبإشراف مصلحة العمل والتكوين المهني.
 10. توجيه الباحثين عن عمل وغير المؤهلين إلى إعادة التدريب والتأهيل للمشاركة في تشغيل مشروعات البرنامج التنموي .
 11. تفعيل دور صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل من خلال تحديد وتمويل ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة.
 12. توجيه برامج وسياسات صناديق ومحافظ ومؤسسات الاستثمار إلى تأسيس مشروعات ذات جدوى وتسهم في خلق فرص عمل عديدة لليبيين.
 13. تفعيل دور المصارف التجارية والمتخصصة والأهلية في دعم القطاع الأهلي وتمويله ، بما يمكنه من ممارسة النشاط الاقتصادي وخاصة شرائح الشباب والمرأة، ويمكن لحاضنات الأعمال المقترحة المساعدة في ذلك.
 14. تأسيس مؤسسات رعاية (حاضنات أعمال بكل شعبية) تتولى تحديد وعرض الفرص الاستثمارية الصغرى والمتوسطة، ومدى جدواها الاقتصادية على الشباب ومساعدتهم على إتمام إجراءات التمويل مع رعايتهم وتذليل ما قد يواجهونه من صعاب.

علي سالم ارميص

15. تمليك المشاريع الإنتاجية والخدمية العامة الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى للأفراد والتشراكات والشركات المساهمة ودعمها ومتابعة أدائها.
16. من خلال ما تعرضنا إليه من إجراءات كفيلة لضمان الحد أو القضاء على ظاهرة الباحثين عن عمل، ونخلق فرص عمل لكل الباحثين عنه.

المطلب الثالث: البرامج المتبعة لمعالجة مشكلة البطالة في ليبيا:

- هذه الظاهرة ليست وليدة اللحظة ، ولكنها بدأت في الظهور منذ سنوات وأصبحت تتفاقم وتزداد، وعلاجها يتطلب خطة عاجلة يستمر تنفيذها بجدية لعدة سنوات.
- إن ظاهرة الباحثين عن عمل في ليبيا ترجع إلي :
1. الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الخريجين وخاصة الذين مؤهلاتهم وتخصصاتهم لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل، ومن المتسربين من مؤسسات التعليم والتدريب.
 2. الباحثين عن عمل وسبق لهم العمل (نتيجة لدمج وإلغاء المؤسسات والشركات). (11)
- لقد تعددت البيانات حول معدل البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، حيث وصل معدل البطالة في سنة 2005-2006م إلى 27% (12) وهذه النسبة عالية حيث أن الدولة تقوم ببذل قصارى جهدها لعلاج هذه المشكلة، وقد وضع مجلس التخطيط الوطني جملة من الإجراءات والسياسات لمواجهة مشكلة البطالة يمكن تلخيصها في التالي:

الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة:

1. تحديد حجم المشكلة ونوعية ومؤهلات وتخصصات ومواقع الباحثين عن العمل.
2. إعادة دراسة الملاكات الإدارية والفنية وتمكين ذوي الكفاءة والتخصصات المطلوبة، وبما يضمن رفع معدلات الأداء ، مع إعادة تنسيب بعض العناصر النسائية والمؤهلة إلى مراكز تدريب المرأة للعمل في مجال التدريب ومحو الأمية ، وكذلك للعمل في حاضنات الأعمال التي سيتم تأسيسها.
3. تحديد الموازنة البشرية اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروعات العامة وتحديد حجم مساهمة القوى العاملة الليبية فيها ، مع توجيه المؤهلين من الباحثين عن عمل لتنفيذ هذه الموازنة.
4. تولي الشركات برامج تدريب الباحثين عن عمل وفق احتياجاتهم وتحت إشراف مصلحة العمل والتكوين المهني، ويشترط ذلك أثناء التعاقد.
5. تفعيل تفعيل دور اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والجمعيات الأهلية لرجال الأعمال والمستثمرين وإشراكهم في تنفيذ السياسات ذات العلاقة.
6. مراجعة السياسات التعليمية للدولة والتنسيق بين وزارتي التعليم ووزارة العمل والتأهيل، والتخطيط الجيد بينهما والمبني على البيانات والإحصاءات الدقيقة لوضع رؤية مستقبلية مدروسة بعناية لاحتياجات سوق العمل الليبي من تخصصات جامعية، ويمكن في هذه الحالة إلغاء بعض التخصصات الجامعية واستحداث تخصصات أخرى حسب بيانات العرض والطلب في سوق العمل. (13)
7. على الحكومة تشجيع وحفز الشباب على الانخراط في ميدان الأعمال الحرفية (والتي يعزف عنها الخريجين) وذلك من خلال توجيههم نحو معاهد التدريب المهني والفني ومنحهم امتيازات خاصة أثناء الدراسة لترغيب الشباب على الالتحاق بها لسد العجز الكبير في السوق من هذه المهن وتخفيف الضغط المتنامي على الجامعات.

سياسات الاستخدام المعتمدة لم تنجح في تحقيق المستهدف فيما يتعلق بالحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الليبي (14):-

ودعت إلي دعم وتشجيع المبادرة الفردية والجماعية في إطار مفهوم القطاع الخاص الذي انخفضت نسبة إسهامه في سوق العمل من 67.6% سنة 1973 إلي 23.4% سنة 2003ف ، وخلق المناخ الاستثماري المناسب لذلك ، والاستمرار في منح القروض الاستثمارية وتسهيل وتبسيط إجراءاتها ، والتأكيد علي سياسة الحوافز والترغيب ، وتبني موضوع الإسكان الوظيفي علي نطاق واسع ، مع ضرورة ربط تخطيط التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة ، وإلزام الأجهزة التنفيذية بالشعبيات وعلي مستوى البلاد ككل بنشر معلومات عن مواطن العمل الشاغرة.

اتخذت الأجهزة المسؤولة بالدولة بعض الخطوات في تنظيم سوق العمل ، إلا انه مازال هناك الكثير من العمل فيما يتعلق بالملاكات الوظيفية وخلق أماكن عمل للأفراد الخارجين عن الملاكات الوظيفية ، وهناك الكثير من العمل بخصوص تنظيم القطاع غير المنظم والذي لم تتم السيطرة عليه بالكامل .

إن الصعوبات التي واجهت سياسات الاستخدام خلال الفترة السابقة قد تمثلت في عدم استقرار النظام المؤسسي لشؤون الاستخدام ، كذلك عدم انتظام تدفق بيانات سوق العمل ، كما هو منشور من البيانات هو علي المستوى

البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي

السوي ، فهو تقديري ولا يستند علي أسس إحصائية، كذلك ضعف الاهتمام بتخطيط التعليم والتدريب والقوى العاملة ، هي سبب في أن مخرجات النظام التعليمي والتدريبي غير متلائمة مع متطلبات سوق العمل .
وتقادم تشريعات الاستخدام المعمول بها في السوق، وعدم مواكبتها للتطورات التي حدثت بخصوص متطلبات الاستخدام الحديثة ، وضعف القدرة علي تنظيم القطاع غير المنظم من سوق العمل والذي تشكل العمالة الوافدة ركنه الأساسي ، مع عدم تفعيل العناصر الوطنية للعمل في الأنشطة الحرفية والمهنية ، وحدث خلل في معالجة الزائدين عن حاجة القطاع العام والذي تزامن مع ضعف ثقافة المبادرة في التوجه للقطاع الخاص ، وفي الأخر عدم تشجيع القطاع الخاص علي القيام بدوره في استيعاب العمالة لعدم استقرار السياسات.
يجب أن يكون هناك نظام مؤسسي مركزي يشرف علي وضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الاستخدام ، عند وجود نظام مؤسسي مركزي يعتبر مهما لتوحيد آلية انسياب معلومات سوق العمل.
وضرورة توحيد الإجراءات المتعلقة بأموره، وداعية كذلك إلي ضرورة مراجعة التشريعات المنظمة للاستخدام أو ذات العلاقة بالاستخدام ، وإتمام الإجراءات اللازمة بشأن وضع آلية لتوفير بيانات بسوق العمل.

ابعاد البطالة الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: البعد الاجتماعي

إن الآثار الاجتماعية السلبية لظاهرة البطالة تنعكس بدورها على سلوك وتصرفات العاطلين، خاصة فئات الشباب، ولقد شاهدت البلاد في العشرين سنة الماضية الكثير من المظاهر السيئة، التي ألفت بظلالها على المجتمع الليبي ولم يعرفها في السابق، فالبطالة تدفعهم إلى سلوكيات ضارة بالمجتمع ككل، مثل تعاطي المخدرات والإقدام على السرقة والعنف الأسرى والاعتداء على الأعراس، والقيام بالأعمال التخريبية للممتلكات الخاصة والعامة، كما هو معروف أينما يوجد الفقر يوجد الجهل والجريمة والانحراف، وانتشار الشعور بالكبت والإحباط لدى العاطلين، كل هذا ولد ضعفاً وفقداناً للهوية والانتماء للمجتمع وللوطن والسلبية المطلقة، مما أفرز ولازال يفرز في أجيال مدمرة نفسياً وصحياً واجتماعياً.(15)

ثانياً: البعد الاقتصادي

إن أبعاد البطالة على المستوى الكلي تعتبر أهم مؤشر في اتجاهات الطلب عن عنصر العمل هو نمو الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاع معدلات البطالة.(16)
كذلك أن جزء من الأفراد الذين لم يجدوا فرصة للعمل يعني خسارة الإمكانات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج، ويمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى العاملة القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون.

الخاتمة والتوصيات:

تناول هذا البحث دراسة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفشي البطالة بين الشريحة الشبابية بالمجتمع الليبي، وقد تم التركيز على الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الليبي، وقد توصل البحث إلى حقيقة مفادها بأن جميع الخطط التنموية التي قامت بها الدولة لم تساهم مساهمة جادة في التغلب على مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها السيئة على الاقتصاد الليبي.

وقد توصل البحث إلى التوصيات التالية:

- 1- ضرورة تشجيع الباحثين على عمل بالتوجه إلى القطاع الأهلي وذلك من خلال منح قروض مالية ووضع تشريعات مناسبة تساعد على تنفيذ هذه الإجراءات لكي تستوعب الأعداد الباحثة على فرصة عمل.
- 2- هناك أسلوب معمول في الدول المتقدمة بمنح مبالغ مالية شهرية (معونة البطالة) يجب أن يطبق ذلك على العاطلين داخل الاقتصاد الليبي، تقاديا للآثار السلبية للبطالة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.
- 3- ضرورة الاهتمام بشريحة الباحثين على عمل وذلك من خلال إجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.
- 4- ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر وسيلة ذات فعالية لمواجهة مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب.

علي سالم ارميص

المصادر البحثية:

- 1- أبو القاسم الطبولي وآخرون ، دراسة عن مركز البحوث الاقتصادية بنغازي تتحدث عن إشكالية البطالة: بتاريخ 2008/11/6م.
- 2- موسى عبد الكريم – البطالة مأساة أخرى مستمرة، بتاريخ 2009/5/26م، شبكة المعلومات الدولية.
- 3- عز الدين عبد السلام الكيلاني ، البطالة في اقتصاديات دول المغرب العربي أبعادها وأنعكساتها مع إشارة خاصة لليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس. 2010م، ص16,86,96,97
- 4- عبد الله أشكاب، مقالة بعنوان: أثر انخفاض معدل نمو السكان على سوق العمل في الاقتصاد الليبي، شبكة المعلومات الدولية. ص12/16
- 5- بشير علي زنبيل. المجلس الوطني للتخطيط طرابلس مقالة علي شبكة المعلومات الدولية.
- 6- أمحمد مفتاح الداخ، الآثار الاجتماعية والنفسية لطاهرة بطالة الخريجين في المجتمع، دراسة ميدانية بمدينة غريان، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2011م، ص45.
- 7- صقر الجبباني، بطالة الشباب في ليبيا، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2012/01/30م.